بيان

بتاريخ 2012/07/11 م

بيان منظمة حركة بداية ومنظمة راصد بشأن التعديل الدستوري رقم 3 لسنة 2012 م

ونحن نهنيء الشعب الليبي العظيم بنجاحه في أول استحقاق انتخابي والذي اظهر فيه للعالم من خلال وقفته الحضارية الوجه الحقيقي للثورة الليبية ثورة الوعي والثقافة والتحول الديمقراطي.

تفاجأنا بالتعديل الدستوري رقم 3 لسنة 2012 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي بتاريخ 2012\7\5 ف أي قبل يوم الانتخابات بيومين وكل الليبيين يعملون على قدم وساق من اجل انجاح سير العملية الانتخابية دون اي توضيح لاسباب هذا التعديل من المجلس الوطني الانتقالي.

عليه نحن المنظمات المدنية التي عملت على مراقبة الانتخابات للمؤتمر الوطني منظمة بداية ، ومنظمة راصد ، نرى ان هذا التعديل تدخل في صلاحيات المؤتمر الوطني العام و هو السلطة التشريعية المنتخبة من قبل جميع اطياف الشعب الليبي .

فمن هذا المنطلق نأمل من المؤتمر الوطني العام بعد استلامه للسلطة وفي اول جلسة له ان يعمل على الغاء هذا التعديل ونحن كمؤسسات مجتمع مدني ساهمت في المراقبة على انتخاب المؤتمر الوطني العام ليس ضد الاقتراع الحر المباشر ولكن نرى ان يلغى هذا القرار للاسباب التالية :-

1. وفقاً للقواعد الدستورية التي خالفها هدا التعديل باعتبار الاقتراع بدأ في مراكز الاقتراع بالخارج قبل الاعلان عنه هذه مخالفه واضحة وصريحه.

2. انتخب الشعب الليبي واختار مرشحيه (المؤتمر الوطني العام) على أنه سيختار لجنة صياغة الدستور.
3. انتخابات المؤتمر الوطني العام أرهقت العديد من مؤسسات الدولة و مؤسسات المجتمع المدني والتي كانت تعمل على إنجاح وضمان نزاهة و شفافية سير العملية الانتخابية منذ الإعلان عن انتخاب المؤتمر الوطني العام , فمن الصعب جداً وبعد استطلاع آراء بعض من المؤسسات الدولية والمؤسسات الوطنية أقامت انتخابات آخري في فترة قريبة.
4. إرهاق لخزينة الدولة.
5. كما نتوقع عزوف الغالبية العظمى من الناخبين.
6. اذا قرر إقامة انتخابات لاختيار لجنة صياغة القانون نحتاج إلى وقت لإقامتها وبالتالي سنتأخر في الاستفتاء و تأخذ هذه المرحلة وقت أكبر من المقرر.

منظمة حركة بداية

منظمة راصد